

## إقرار تنفيذ عدد من المشاريع الخدمية في المحويت

مجال تحصيل الموارد المحلية المشتركة والبالغة نحو ١١٤ مليون ريال بزيادة تقدر بحوالي ٢٢٠٥ عن الربط المقرر لذات الفترة.

وأقر الاجتماع تنفيذ عدد من المشاريع ضمن المشاريع المقررة في البرنامج الاستثماري للسلطة المحلية للعام ٢٠٠٥م، ومنها نحو ١٩ مشروعاً في مجالات التعليم والصحة والمياه والزراعة والتي تم استكمال اجراءات الاعلان عن مناقصة تنفيذها واكد الاجتماع على اهمية متابعة مختلف الجهات والمكاتب بالمحافظة من أجل إنجاز مجمل المهام والأعمال المقررة عليها وفق خطة المحافظة للعام الجاري.

المحويت / سبا /

■ استعرض المجلس المحلي بمحافظة المحويت في اجتماعه امس تقارير النشاط العام للهيئة الإدارية للمجلس للفترة الماضية من العام الحالي وما تم تنفيذه من المهام والأنشطة المتعلقة بالمشاريع الخدمية والتنموية التي تم إقرارها وإعلان مناقصات تنفيذها.

وفي الاجتماع الذي ترأسه الاخ احمد علي محسن محافظ المحافظة وبحضور الاخ علي احمد الزيك امين عام المجلس المحلي اطلع المجلس على تقارير أنشطة وأداء المجالس المحلية بالمديريات ومتابعة سير الأعمال التنفيذية والإدارية فيها ٠ وما حققته من إنجازات في

## منح قروض ميسرة للمشاريع النسائية الصغيرة بعدن

عدن / سبا

منحت جمعية المرأة للتنمية المستدامة بعدن امس قروضا ميسرة لـ ١٦ امرأة ، بقيمة ٢٩٥ الف ريال .

وذكرت الاخت اسمهان القباطي نائبة رئيس الجمعية لوكالة الأنباء اليمنية /سبا/ أن تلك القروض خصصت لتسهيل عدد من المشاريع الصغيرة المدرة للدخل ٠٠ مشيرة إلى ان الجمعية منحت خلال شهر مارس الماضي قروضا ميسرة لـ ١٢٠ امرأة من محافظة عدن بقيمة ٤ ملايين و ٣٠٠ الف ريال .

## ورشة عمل حول

## التحكيم التجاري بتعز

تعز/سبا

بدأت امس بمحافظة بتعز ورشة عمل خاصة بتكوين مجموعات عمل في إطار برنامج التحكيم التجاري لإدارة المنازعات التجارية التي تنظمها الغرفة التجارية الصناعية بالمحافظة ، ويناقد فيها ١٣ مشاركا يمثلون ثلاث عشرة محافظة وعلى مدى ثلاثة ايام المعايير الخاصة بمرکز التحكيم التجاري المزمع إنشائه بمحافظة تعز من أجل حل القضايا التجارية بموجب القوانين النافذة بعبدا عن التطوير وتوفير الجهد والاعتماد على جانب تشجيع حركة الاستثمارات في البلد .

## شركة بلجيكية ايطالية ستولى اعداد الدراسة :

# الربط الكهربائي بين اليمن والسعودية ينفذ عبر خمس مراحل

الطويل والمحدد بـ٥ سنة قادمة.

ثم دراسة موثوقة المنظومة الجديدة وإجراء الأعداد الأولى للتكلفة ودراسة الجول للتماليل الكهربائي بين اليمن والمملكة العربية السعودية ، وبالنسبة للمرحلة الثالثة فإنها تتمثل في الدراسة الفنية التي تشمل إعداد الدراسات الفنية لإعداد الربط الكهربائي بين اليمن والمملكة العربية السعودية ، وإعداد الدراسة التفصيلية على البديل او البدائل المختارة من قبل الشركة الاستشارية بما في ذلك دراسة الاستقـرارية الاستاتيكية والدينامكية ، وتحديد مسارات الخط للربط الكهربائي ، اما المرحلة الرابعة فإنها تتمثل في التحليل الشامل وتخصـص اعداد الدراسة المدروسة للربط والتحليل الاقتصادي لتوفير الخيارات المناسبة للربط النهائي للربط الكهربائي بين الجمهورية اليمنية والمملكة العربية السعودية ، فيما يعتبر اعداد

البلجيكية الإيطالية ستتولى

اعداد الدراسة بجمع مراحلها بمشاركة خبراء محليين .. متوقعا بان تباشر الشركة عملها الاستشاري في شهر يونيو من العام الجاري وبعد التوقيع على عقد التنفيذ. وأشار الجنيد إلى ان دراسة الربط الكهربائي بين اليمن والسعودية التي حددت فترتها الزمنية بـ ١٢ شهراً ستنفذ عبر خمس مراحل تشمل المرحلة الأولى الزيارات الميدانية لكل من اليمن والسعودية بهدف جمع ومراجعة البيانات الفنية الخاصة بالمنظومات الكهربائية في البلدين ، ومراجعة الدراسات الفنية السابقة .. تليها مراجعة وتعديل دراسات تطورات الأحمال الكهربائية ومراجعة الخط الكهربائي والتوسعات في مجال التوليد والنقل ، فالاتفاق على المؤشرات والمخلات. فيما تخصص المرحلة الثانية دراسة القدرة والطاقة على المدى

عدن / سبا /

■ أقر المجلس المحلي بمحافظة عدن في الاجتماع الذي عقده امس برئاسة الدكتور يحيى محمد الشعيبي محافظ المحافظة وضع البية فعالة للاستثمار واعتماد نظام النافذة الواحدة للمعاملات الاستثمارية في المحافظة بهدف توسيع القاعدة الصناعية وتوفير فرص العمل والبنية الأساسية. كما أقر المجلس الغاء قرار بإقامة أربعة فنادق على ساحل أبين ، كونه لا يتوافق مع توجيهات المحافظة للحفاظ على الشواطئ.

وكان المجلس قد وقف في الاجتماع الذي حضره مدراء مكاتب وزارات المالية والتخطيط والتعاون الدولي والهيئة العامة للاستثمار ومصلحة

## المجلس المحلي يعدن يقر

## وضع آلية للاستثمار

## ونظام النافذة الواحدة

## للمعاملات

# مصاحفة الجمارك ..مؤسسة

# ترسيم جمركي لاجهة جزرا

## عبد الله الشهاري

■ القرار الثاني بتخفيض رسوم جديد السيارات ورفع ضريبة اقدمها صار محيرا في حين نرى بعض السيارات المستخدمة تحمل لوحاتها شهادة على تقادمها وسبق استخدامها في دول مجاورة وإن بدا المظهر مبهرًا على نقيض المخبر، والمبرر أن هذه السيارات ارحم ثمنًا من السيارات المستوردة من شركات التصنيع، بحكم ظروف العسر واليسر لدى العامة، إذ من الصعب على متوسط الدخل أو متدنيه شراء سيارة من منشأ التصنيع بتمن مرتفع بينما لا يملك سوى ثمن سيارة متوسط العصر، على أن تتحسن الظروف فيشتري الأجود منها، فإذا ما أخذ في الصبسان اعتبار الظروف الاقتصادية هي التي تتحكم بالمآل وعسرًا جرى التسليم بحقيقة الواقع، فمن لا يستطيع شراء ثوب جديد لاجناب أن يلبس ثوبا بالبا ريثما تنجلي غيوم الأزمة، وتاكيدا لا يمكن لأحد أن يفكر بشراء سيارة متهالكة ليتحمل متاعب عرض اجزائها في مزارد الخردة، فكل مشتر يشتري سيارة غرضه الاستخدام أو التاجير وليس التشغيل (باللغة العامية) لذا من الصائب تخفيض رسم السيارة الاقدم مراعاة لظروف مشتريها ومقدار دخله، ولا جناح من إضافة زيادة على الرسم الجمركي بالنسبة للسيارات المشتراة من المنشأ، والسلعة البازرة الجودة من عدمها تدل على قدرة الشاري عجزا أو اقتدارا، وقد قال السيد الفلاح العظيم منذ القدم: الفلاح الناصح يحرث مزرعته بنظفلة إذا ما عجز عن شراء محراث وفأس حديديين، المهم تحقيق الهدف المنشود ريثما يتحسن الحال ماليا بعد مرور سحابة عسر وقبته، سيما وما من عسر إلا واقبه يسر بفضل الأمال في رحمة الله... فاحتجاز الآف السيارات والدراجات النارية دون معالجة جذور المشكلة يسبب حيرة للحكومة والمشتري لهذه الآليات ولمصلحة الجمارك بالذات، خاصة وأن الأبواب مفتوحة أمام تسرب هذه الآليات، فإذا كان لا بد من الحجز حسب قرارات لا تضع ظروف العامة في الاعتبار فالأولى منعها بسد منافذ التسرب بدلا من الحجز بعد دخولها، مما يستدعي إقامة ساحات حجز واسعة تابعة للجمارك في كل محافظة، فإذا ما طُح الكيل جرى إقامة ساحات إضافية وهلم جرا، غير أن ذلك لا يبدو سديدا وقد دفع المواطن ثمن هذه الآليات إلى جانب أن المشتريين لن يتوقفوا عن الحومان حول الباتهم المحجوزة، ماداموا وفروا أمانها بالكاك، ولو فرضنا وقامت مصلحة الجمارك بإتلافها فإن ذلك سيولد رد فعل يستقطب تعاطفا كبيرا في صفه الأمر الذي يستدعي معالجة المشكلة بالنهي هي أحسن مع مراعات الجانب الشعبي والرسمي على السواء، فما من مشكلة إلا ولها حل، وما أفضل الوسطية لحل ما اعضل، سيما وأن الحاجة لدخل كاف أصبح يرحج اقتناء سيارة أو دراجة آجرة تعوض نقص الدخل المطلوب، ولو وجد سبباً آخر لانكفاء السواد الأعظم إليه لتأمين المتطلبات الضرورية، لا بغرض التوفير والبذخ كما يعتقد البعض، لذا من الصائب أن تضع الحكومة هذه المشكلة على رأس جدول أعمالها فتعفع على ايجاد حل يضع في الاعتبار حاجة المواطن والدولة معا، بطرق ترضي الطرفين، وذلك بعد دراسة مستفيضة تنطلق من الظروف الراهنة، وبياناً بعيدة عن الاستعجال، فالملاحظ أن مصلحة الجمارك لا تملك سوى تنفيذ ما تؤمر به، مما يجعل المسؤولية مسؤولية الحكومة بكافة أعضائها خاصة الصديق الدائم زميل الماضي علوي السلامي باعتبار المشكلة تمس موقعه الرسمي وإن كانت طاقته العملية لا تتحاشى اصعب المشاكل، فاليمن انفتحت اموالا طائلة لشراء هذه المحجوزات لذلك تأمل الاستفادة من استخدامها لظروف استدعت ذلك مع التأكد من سلامة الاستخدام وحسن سلوك المستخدم درءا للحوادث في طرق وشوارع اصبح عدد الآليات السيارة فوق طاقة استيعابها، والله اللطيف بمن يشاء وما يشاء أولا واخيرا فمن حانت وفاته لفظ انفاسه على سرير العلاج او في حادث سير جنوني.

## الدعوة الى الإسراع في تنفيذ

## الاستراتيجية الصناعية الخليجية

على إزالة العوائق وتهيئة الظروف الملائمة لدخول المنتجات الخليجية الى الاسواق الخارجية.

وأشار التقرير الى أهمية تقديم حوافز مشجعة للصادرات والعمل على إيجاد مؤسسات خليجية على مستوى دول المجلس لتتمويل وضمان الصادرات.

ودعا التقرير الى زيادة فاعلية البنوك التجارية في تمويل المشاريع الصناعية من خلال تعزيز رؤوس أموالها وحثها على الاستثمار المباشر في الصناعة وتبسيط اجراءات الضمان المطلوبة لها .

■. الكويت / شينخوا /

دعا تقرير صناعي خليجي الى الإسراع في تنفيذ الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لدول الخليج وإزالة العوائق التي تحول دون تنفيذها واعطاء الأولوية لتوحيد التعرفة الجمركية وصولا للسوق الخليجية المشتركة .

جاء ذلك في تقرير اصدرته حديثا منظمة الخليج للاستشارات الصناعية ونشرته وكالة الأنباء الكويتية أمس. وأكد التقرير ضرورة إنشاء جهاز في كل دولة خليجية يتولى عملية تنمية الصادرات ويعمل